



جمهوريه مصر العربيه

رئاسه الجمهوريه

الجريدة الرسميه

الثمن ٤ جنيهات

السنة الستون	الصادر فى ٣ ذى القعدة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق (٢٦ يوليه سنة ٢٠١٧ م)	العدد مكرر (٦)
-----------------	--	-------------------

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠؛

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء مجلس الأمن القومي؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين؛

وعلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء؛

قرر:

(المادة الأولى)

ينشأ مجلس قومي يسمى "المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف" يهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من مسببات الإرهاب ومعالجة آثاره.

(المادة الثانية)

يشكل المجلس القومي لمواجهة الإرهاب والتطرف برئاسة رئيس الجمهورية

وأعضوية كل من السادة:

رئيس مجلس النواب.

رئيس مجلس الوزراء.

شيخ الأزهر الشريف.

بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية.

القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي.

وزير الأوقاف.

وزير الشباب والرياضة.

وزير التضامن الاجتماعي.

وزير الخارجية .

وزير الداخلية .

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

وزير العدل .

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى .

وزير التعليم العالى والبحث العلمى .

رئيس جهاز المخابرات العامة .

رئيس هيئة الرقابة الإدارية .

ومن الشخصيات العامة :

الدكتور / على جمعة محمد عبد الوهاب .

الشاعر / فاروق محمد جويدة .

الدكتور / عبد المنعم سعيد على محمد .

الدكتور / محمد صابر إبراهيم عرب .

الدكتور / أحمد محمود عكاشه .

السيد / محمد رجائى عطية عبده .

السيد / فؤاد محمد توفيق محمود علام .

الفنان / محمد صبحى .

السيد / ضياء يوسف رشوان أحمد .

الدكتور / أسامة السيد محمود الأزهري .

الدكتورة / هدى عبد المنعم زكريا لبيب .

السيد / هانى لبيب مرجان تدرس .

السيد / خالد محمد زكى عكاشه .

ولرئيس الجمهورية وفقاً لاعتبارات يقدرها أن يضم إلى عضوية المجلس

شخصيات عامة أخرى .

وللمجلس أن يدعو إلى حضور اجتماعاته من يرى دعوته من السادة الوزراء

والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة ومن يرى الاستعانة

بخبراته في المسائل المعروضة ، أو أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه أو من

غيرهم من جهات الدولة المعنية لمعاونته في القيام بالاختصاصات المسندة إليه .

(المادة الثالثة)

يختص المجلس القومى لمواجهة الإرهاب والتطرف بما يلى :

- ١- إقرار استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الإرهاب والتطرف داخلياً وخارجياً وإقرار سياسات وخطط وبرامج جميع أجهزة الدولة المعنية بما يحدد دورها وإلزامها بالإجراءات الواجب اتخاذها لتكامل التنسيق معها وفق جداول زمنية محددة ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية .
- ٢- التنسيق مع المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية لتمكين الخطاب الديني الوسطى المعتمل ونشر مفاهيم الدين الصحيح بالمجتمع في مواجهة الخطاب المتشدد بكافة صوره ، وذلك من خلال زيادة الوعي لدى المواطنين وتعريفهم بمخاطر الإرهاب والتطرف ، وإعداد برامج "ثقافية ، نوعية ، رياضية" تتضمن بحث لحالات الأفراد ذات الأفكار المتطرفة ، والعمل على إنشاء مراكز للنصح والمساعدة من رجال الدين والمتخصصين في علم النفس والمجتمع .
- ٣- وضع الخطط الالزمه لإتاحة فرص عمل بمناطق التطرف وإنشاء مناطق صناعية بها ودراسة منح قروض ميسرة لمن يثبت من خلال المتابعة إلقاءه عن الفكر المتطرف ، ومتابعة تطوير المناطق العشوائية ومنح أولوية للمناطق التي يثبت انتشار التطرف بها بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة .
- ٤- دراسة أحكام التشريعات المتعلقة بمواجهة الإرهاب داخلياً وخارجياً ، واقتراح تعديل التشريعات القائمة لمواجهة أوجه الفساد في الإجراءات وصولاً إلى العدالة الناجزة ولتذليل المعوقات القانونية .
- ٥- الارقاء بمنظومة التنسيق والتعاون بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية مع المجتمع الدولى خاصة دول الجوار والعمق الأمنى والسعى لإنشاء كيان إقليمي خاص بين مصر والدول العربية يتولى التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنسيق المواقف العربية تجاه قضايا الإرهاب من خلال تشريعات وآليات إعلامية موحدة لمواجهة التطرف والإرهاب .
- ٦- إقرار الخطط الالزمه لتعريف المجتمع الدولى بحقيقة التنظيم الإرهابي ودور الدول والمنظمات والحركات الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية ، والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية الالزمه ضد الأجهزة والدول الداعمة للإرهاب ضد الدولة المصرية وتجاه القنوات المعادية التي تبث من خارج البلاد .

- ٧- تحديد محاور التطوير المطلوب تضمينها بالمناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية بما يدعم مبدأ المواطنة مقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف .
- ٨- متابعة تنفيذ إجراءات التحفظ على أموال الكيانات الإرهابية والإرهابيين ، ورصد التحويلات المالية للعناصر والتنظيمات الإرهابية ووضع الإجراءات الازمة لتكثيف جهود الجهات المختصة تجفيفاً لمصادر تمويل التطرف والإرهاب .

(المادة الرابعة)

يدعو رئيس الجمهورية المجلس لانعقاد مرة كل شهرين وكلما دعت الضرورة لذلك ، ويحدد في الدعوة مكان الانعقاد ، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

(المادة الخامسة)

يكون للمجلس أمانة عامية تشكل برئاسة أمين عام وعدد كافٍ من الأعضاء من جهات الدولة المعنية ويصدر بتعيين الأمين العام وتحديد المعاملة المالية له قرار من رئيس الجمهورية ، ويتولى الأمين العام أمانة سر المجلس ، ويحضر جلساته دون أن يكون له صوت معدود ، ويصدر بتعيين أعضاء الأمانة العامة وتحديد اختصاصاتهم ووظائفهم قرار من الأمين العام ، على أن يكون من بينهم ممثلين عن جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطني والمخابرات الحربية وهيئة الرقابة الإدارية .

ويلحق بالأمانة العامة متحدث رسمي للمجلس وعدد كافٍ من الإداريين يصدر بتعيينهم قرار من الأمين العام للمجلس ، كما يلحق بها مركز بحثي ومركز إعلامي يصدر بتعيين العاملين فيما قرار من الأمين العام للمجلس .

(المادة السادسة)

تختص الأمانة العامة للمجلس بالآتي :

إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات المجلس وتحضير الموضوعات التي تطرح في الجلسة .

إعداد الدراسات والبحوث الازمة لأعمال المجلس سواء بمعرفتها أو بالاستعانة بالجهات المعنية بالدولة ، وتلقي تقارير الوزراء والمختصين بالدولة المطلوب عرضها على المجلس .

حفظ وثائق المجلس ومحاضر الجلسات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمينها وتوفير كل ما يلزم من وسائل وأدوات تكون لازمة لقيام المجلس بأعماله . القيام بإجراءات الدعوة لعقد جلسات المجلس العادية وغير العادية والقيام بأعمال السكرتارية لجلسات المجلس واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها .

بحث كافة المهام المطلوبة لعرضها على المجلس لقراراتها ومتابعة تنفيذها . القيام بأعمال التسييف مع مختلف الوزارات والجهات المعنية بالدولة لإعداد التقارير المطلوبة . تنفيذ أية مهام أخرى توكل إليها .

(المادة السابعة)

توضع محاضر وقرارات المجلس القومي من رئيسه والأمين العام ، وترسل القرارات إلى الجهات المختصة بالتنفيذ .

(المادة الثامنة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى القعدة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٦ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى